

«استثمارات» تشتري عقاراً

في رأس الخيمة بـ 11 مليون درهم

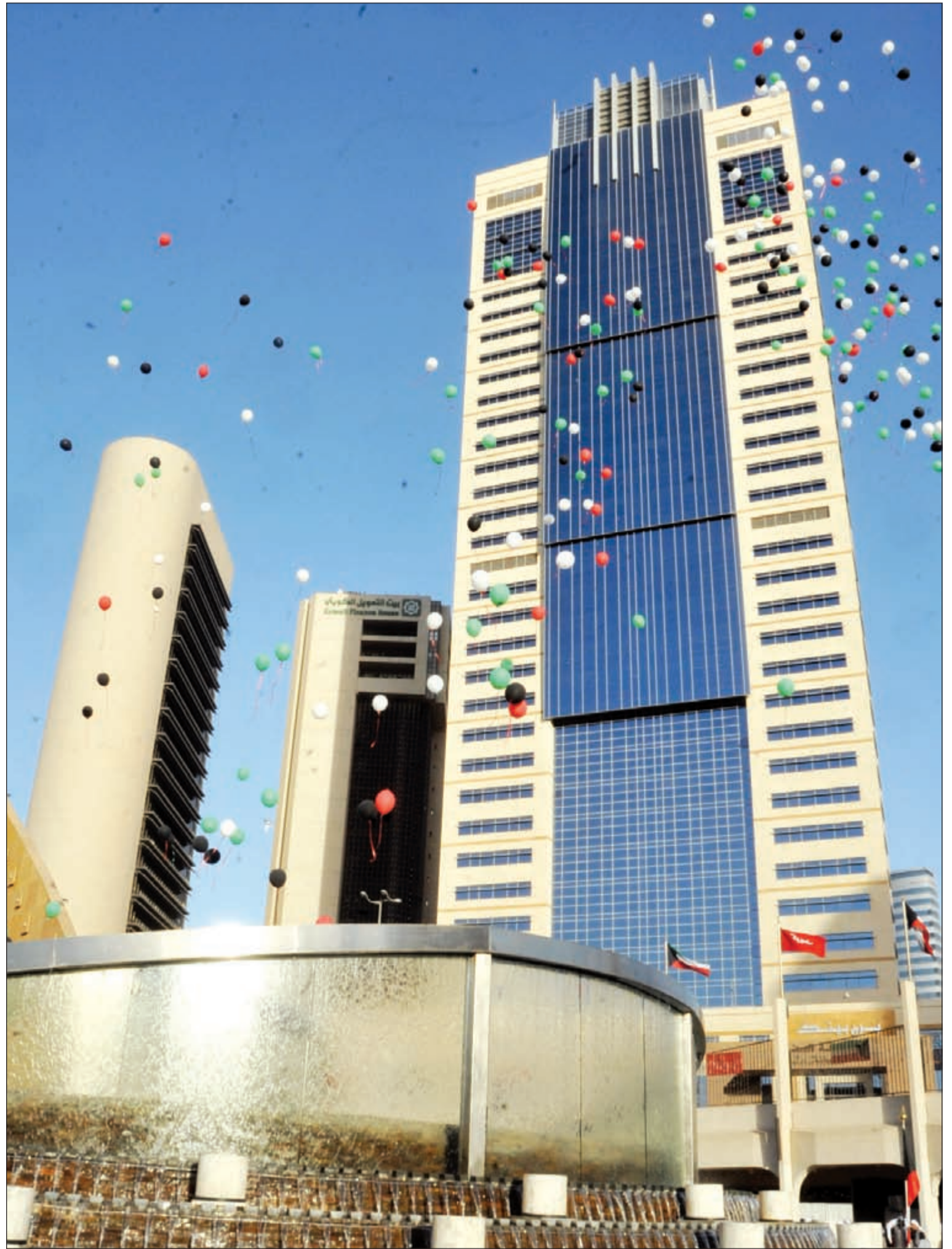
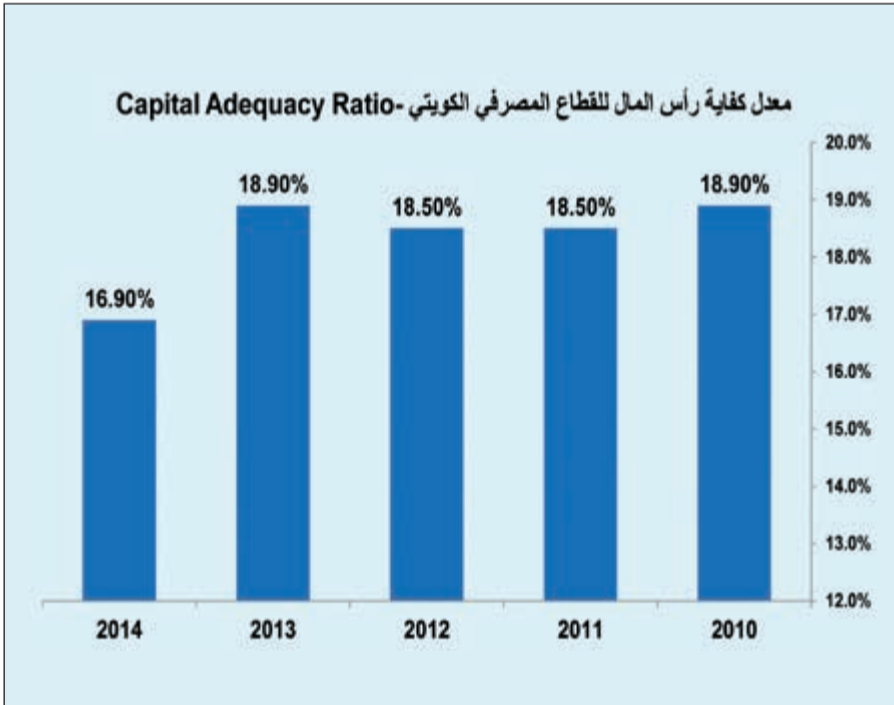
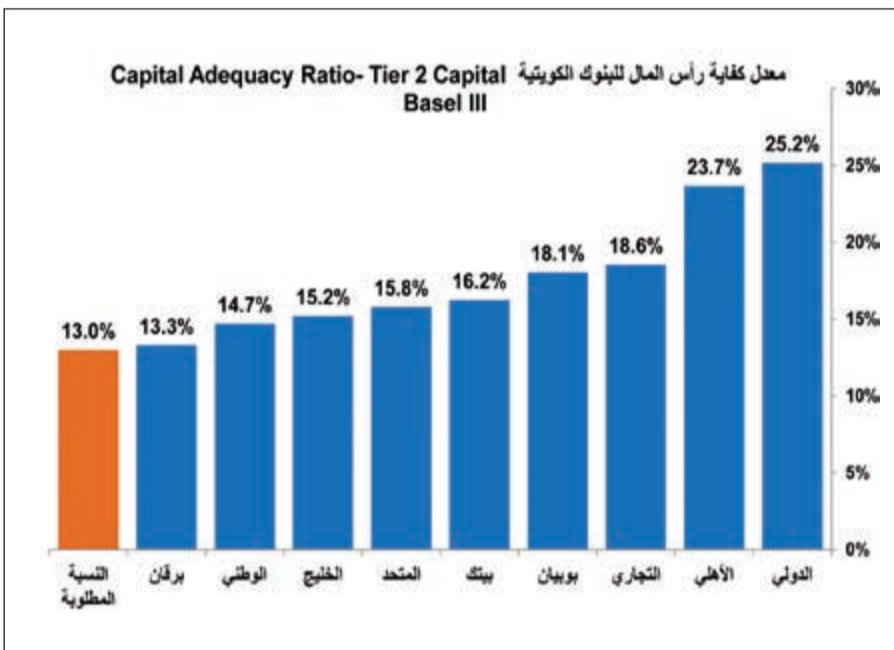
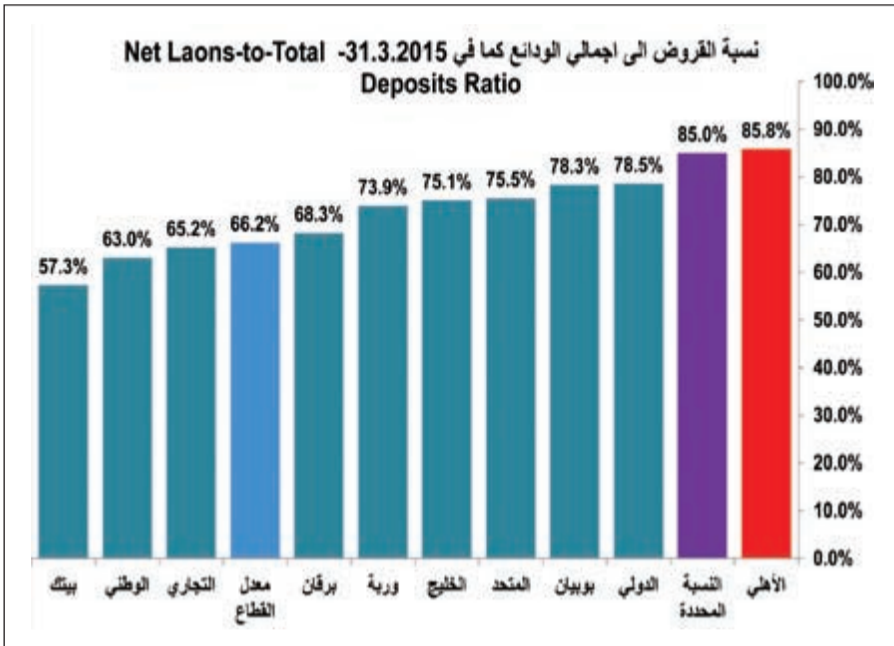
أعلنت شركة الاستثمارات الوطنية (استثمارات) عن شراء عقار (عمارة سكنية تجارية) بإمارة رأس الخيمة - دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 11 مليون درهم إماراتي، وذلك بمتوسط عائد سنوي 9٪ وسيدرج العائد ضمن أرباح الربع الثالث من عام 2015.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

هل تغطي العجز في الميزانية عبر السندات؟

11 مليار دينار سيولة متاحة للتمويل لدى البنوك الكويتية



سيولة ضخمة لدى البنوك الكويتية. فهل تكون لها ميزة تفاضلية في تمويل عجز الميزانية؟ في الصورة جانب من مجمع البنوك الكويتية (محمد هاشم)

البنك	ودائع العملاء*	إجمالي الودائع*	إجمالي القروض*	النقد وما يعادله*
الوطني	15,313,3	31,315,15	31,315,15	7,018,179
الخليج	3,654,451	4,805,149	3,608,065	1,439,636
التجاري	2,582,274	3,418,202	2,228,939	1,581,495
الأهلي	2,059,354	2,944,166	2,525,685	621,267
المتحد	2,422,388	3,322,440	2,509,366	961,164
الدولي	979,585	1,384,896	1,087,747	432,615
برقان	4,792,588	6,384,033	4,357,869	2,505,098
بنك	10,909,636	14,321,088	8,201,354	4,782,762
بوبيان	2,255,010	2,431,670	1,904,579	593,820
وربة	350,637	530,653	392,087	139,125
الإجمالي	41,692,388	59,161,033	39,184,950	20,075,161

بالمليون دينار*
مصدر البيانات: ميزانية البنوك والبنك المركزي الكويتي

الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال من 12٪ إلى 13٪. وبالتالي بعد هذا التغيير النوعي في الرقابة المصرفية انخفض معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي من 18,9٪ نهاية عام 2013 إلى 16,9٪ نهاية عام 2014 وهي لاتزال أعلى من النسبة المطلوبة الـ 13٪. تاريخياً كانت النسبة تتراوح ما بين 18,5٪ و 18,9٪ (2010 - 2013).

● يتمتع بنك الكويت الدولي بأعلى معدل كفاية ورأس المال (Ratio) بنسبة 25,2٪ يليه البنك الأهلي الكويتي بـ 23,7٪، بينما تحسنت النسبة للبنك التجاري إلى 18,55٪ نهاية الربع الأول 2015 بالمقارنة مع 18,15٪ نهاية عام 2014. أما بنك بوبيان فمعدل كفاية رأس ماله عند مستوى 18,1٪. ويلاحظ أن البنوك الأكبر حجماً من حيث الأصول لديها معدلات أقل من معدلات معيار كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ولكنها تتمتع بنسب صحيحة ومريحة بالمقارنة مع النسبة المطلوبة من البنك المركزي. فعلى سبيل المثال بلغ معدل كفاية رأس المال للبنك الكويتي نهاية شهر مارس 2015 حوالي 16,24٪ دون تغيير عن مستواها نهاية العام الماضي، بينما تحسنت النسبة للوطني من 14,5٪ إلى 14,7٪ خلال الربع الأول. ويبقى بنك برقان الأقرب إلى النسبة المطلوبة بمعدل كفاية رأس مال 13,3٪ وهي الأقل بالمقارنة مع البنوك الكويتية.

الكويتي وأقل من السقف المحدد من قبل البنك المركزي. تعادل قروض بنك برقان ما نسبته 68٪ من إجمالي وادئته وترتفع هذه النسبة إلى 75٪ لبنك الخليج و 75,5٪ للمتحد و 78٪ لبنك بوبيان وتتخطى الحد الأعلى عند البنك الأهلي لتسجل 85,8٪. ● حسب ما تظهروه بيانات البنك المركزي الكويتي، فإن هناك نقداً وما يعادله لدى البنوك بحجم 20 مليار دينار، هو عبارة عن سندات بنك الكويت المركزي وسندات تصدرها البنوك فيما بينها ونقص وودائع بإشعارات قصيرة الأجل، والنقد في البنوك لدى البنك المركزي، وسندات خزائنة الحكومة، ومراحمات قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، كما يظهر الجدول المرفق. ● لدى البنوك حالياً نسبة جيدة لكفاية رأس المال، ففي إطار تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) بشأن معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية والإسلامية، اعتمد البنك المركزي في 24 يونيو 2014 تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (3) بشكلها النهائي والزم البنوك بتطبيقها بشكل كامل اعتباراً من 31 ديسمبر 2014 بدل التعليمات المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال بازل (2) وذلك بهدف تحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي وتحسين إدارة المخاطر بما يساعد البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدراتها في مواجهة الصدمات. وقد رفع

من قبل بنك الكويت المركزي التي يجب ألا تتخطى حاجز الـ 85٪. ويعني ذلك أن هذا المعدل يعطي قطاع البنوك هامشاً مريحاً للإقراض وتمويل عجز الميزانية والمشاريح الاقتصادية الائتمانية. ● في حال أردنا إظهار كم يشكل حجم التمويل المتاح لدى البنوك الكويتية المدرجة بالاستناد إلى معدل 66٪، فإن حجم القروض في القطاع المصرفي كما في نهاية مارس الماضي يبلغ 39 مليار دينار، بينما يبلغ إجمالي الودائع 59 مليار دينار، وهو ما يعني أن البنوك لديها إمكانية لتمويل ما يقارب 11 مليار دينار.

● إذا أردنا الدخول في تفاصيل البنوك، فنلاحظ أن البنوك الكبيرة تتمتع بنسبة أقل من معدل القطاع والسقف المحدد من قبل البنك المركزي، حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي كما في نهاية شهر مارس 2015 نحو 63٪ و 57٪ على التوالي نظراً لكبر حجم محفظة التمويل لديهما، وهو ما يجعلهما الأقدر على تنفيذ أي تمويلات ضخمة مستقبلية سواء بالسندات أو تمويلات مباشرة للمشاريع المستقبلية.

● أما البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث قيمة محفظتها الائتمانية فمعظمها نسبة القروض إلى إجمالي قاعده الودائع لديها أعلى من معدل القطاع المصرفي

معدل نسبة القروض

إلى إجمالي الودائع

عند 66٪.. تحت

سقف «المركزي»

عند 85٪

البنوك الكبيرة

ك «الوطني»

و«بيتك» لديهما

أكبر قدرة تمويلية

20 مليار دينار النقد

وما يعادله لدى

البنوك

معدل كفاية رأس

المال أعلى من

المطلوب من

«المركزي» عند

13٪

المحلل المالي

يبدو أن مرحلة جديدة دخلتها ميزانية الكويت مع تحقيق عجز في السنة المالية الماضية قدره وزير المالية أنس الصالح بـ 2.3 مليار دينار. مرجحاً مواصلة العجز في السنوات المقبلة عند متوسط سعر برميل النفط 60 دولاراً وهو أقل من المتوسط في الميزانية عند 45 دولاراً.

وحسب الصالح، فإن المرجح أن تنجح الحكومة في تمويل العجز عن طريق إصدار سندات، وكانت «الأنباء» عرضت أمس أن حجم السندات المرجح إصدارها ستكون عند 5 مليارات دينار. ويرجح أن تكون الأئونة للبنوك المحلية في تغطية هذه السندات.

وفي قراءة تحليلية لـ «الأنباء» لمدى قدرة البنوك على تمويل هذا العجز يلاحظ التالي:

● في الغالب تقاس السيولة المتاحة لدى البنوك والقابلة للاقراض، بمعدل نسبة القروض إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي، حيث يظهر هذا المعدل في البنوك الكويتية أنه في حدود 66٪ كما في نهاية مارس الماضي، وهو لايزال مقبولاً وتحت سقف النسبة الأعلى المحددة